

الجمهورية الجزائرية الديمقراطية الشعبية

وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصير البحري



السياسة الحكومية في مجال الفلاحة و التنمية الريفية
و الصير البحري

سبتمبر 2015

تحدد التنمية الفلاحية و الريفية و تنمية الصيد و الموارد البحرية، بصفة حاسمة قدراتنا لرفع تحدي الأمن الغذائي ، بما سيسمح لنا بتغطية حاجياتنا الأساسية عن طريق الإنتاج الوطني و تطوير مرونة ناجعة في مواجهة الصدمات الخارجية الناجمة عن الاختلالات المتتالية للنظام المالي الدولي، و كذا الاضطرابات التي تؤثر دوريا على السوق الفلاحية الدولية.

إن الأزمات الغذائية التي تعاقبت خلال العشرية الأخيرة ، خاصة الأزمة الغذائية لعامي 2007-2008 ، أكدت حساسية و تعقيد قضية الأمن الغذائي و علاقاتها الوثيقة بمسألة الأمن و السيادة الوطنية للبلدان الضعيفة.

إن التنمية الفلاحية و الريفية و تنمية الصيد و الموارد البحرية، تنطلق من هذه النظرة إلى مصيرنا الوطني و تحتل مكانة بارزة ضمن سلم الأولويات الوطنية. لقد أكد فخامة رئيس الجمهورية السيد عبد العزيز بوتفليقة هذه الأهمية الاستراتيجية خلال الندوة الوطنية للفلاحة و التنمية الريفية التي نظمت تحت رعايته ببسكرة في فيفري 2009 ، إذ أشار إلى الدور الاستراتيجي للفلاحة في تحقيق أمننا الغذائي، مؤكدا في السياق ذاته على " ضرورة تحول الفلاحة إلى محرك حقيقي للتنمية الاقتصادية الشاملة بفضل تكثيف الانتاج في الشعب الزراعي الغذائية الإستراتيجية وكذلك بفضل ترقية التنمية المتكاملة لكل الأقاليم الريفية."

و هذا ما تم تجسيده على أرض الواقع منذ عام 2009 بإعادة تنظيم السياسية الفلاحية و الريفية ، اعتمادا على إعادة تصويب الأهداف العملية المقررة للقطاع، و اختيار مقاربة الشعب كمنهج تنظيم لسلسلة القيم و تحديد الشعب الفلاحية الإستراتيجية التي من شأنها السماح بتقوية الأسس الانتاجية للأمن الغذائي للبلاد و المساهمة المعتمدة في النمو الاقتصادي.

كما تمت تجسيدها أيضا سنة 2014، في إطار برنامج السيد رئيس الجمهورية ، و ذلك بالتأكيد على ضرورة السهر على المحافظة على التراث البحري الوطني ، باحترام المعايير البيئية و حماية القدرة الشرائية للمستهلك.

و قد تم تبني هذه النظرة في برنامج الحكومة في 2014 و جعلها ركيزة للبرنامج الخماسي 2015-2019، و هذا بإدماج قطاع الصيد و الموارد البحرية مع قطاع الفلاحة و التنمية الريفية، ما يسمح بتظافر جهود جديدة و تقوية إنسجام الجهود المبذولة من أجل تحقيق أمننا الغذائي و إيلاء الدور الهام المنوط للقطاع في الاقتصاد الوطني.

إن قطاع الفلاحة و الصيد البحري، مطالبين اليوم أكثر من أي وقت مضى، على المساهمة أكثر في تغطية حاجياتنا الغذائية الأساسية بزيادة معتبرة للعرض الوطني وبتنوع أوسع للاقتصاد الوطني، فضلا عن المساهمة في تطوير الصادرات خارج المحروقات.

في هذا الإطار، تعي وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري أن زيادة العرض الوطني و تطوير الشعب للتصدير، لا يتم إلا في إطار حركية قوية للاستثمارات، التي تتطلب تجنيد رؤوس الأموال الخاصة في إطار الشراكة العمومية-الخاصة و الخاصة- خاصة، الوطنية و الأجنبية.

إن هذا المسعى، الذي تم اعتماده في إطار البرنامج الخماسي 2015-2019، يتطلب تدعيم و تكيف الإطار التحفيزي و المرافقة للاستثمار الخاص و الشراكة على حد سواء (إتاحة و تسهيل الحصول على العقار الفلاحي، استصلاح أراضي جديدة، عصرنة المستثمرات الفلاحية و عصرنة الوحدات و البنى التحتية للصيد،.. إلخ)

كما يقتضي أيضا التشاور الدائم مع فاعلي التنمية (فلاحين، مربّي الماشية، صيادين و متعاملين اقتصاديين) لمعرفة تطلعاتهم و متطلباتهم و اتخاذ التدابير اللازمة تضمن لهم تقديم تسهيلات نافعة و تأمين أكيد لجميع الفاعلين.

من هذا المنظور، أطلقت وزارة الفلاحة و التنمية الريفية و الصيد البحري برنامجا يهدف إلى تذليل العقبات القانونية للاستثمار و تأطير إنجاز الفلاحين و الصيادين، للبنى التحتية الضرورية لنشاطاتهم و تطوير الجهاز الوطني للضبط. إن تحقيق هذه الأهداف سيسمح، بلا شك، من تحسين كفاءة أجهزة الدعم للنشاط الفلاحي و الصيدي و بالتالي تشجيع التنمية.

بعد التطرق إلى النظرة و المسعى الذين يوجهان عمل السلطات العمومية، لابد من تسليط الضوء بصفة موجزة على المحاور الإستراتيجية التي تقوم عليها سياسة قطاع الفلاحة و الصيد البحري، و على الأهداف العملية التي يتبّعها و على آليات التنفيذ التي تم اعتمادها أو تعتمزم وضعها لآفاق 2019.

و في الختام، لابد من الإشارة إلى أن هذا البرنامج يرتكز على ثلاث ركائز هي: الفلاحة و تربية الماشية، الصيد و تربية المائيات، الغابات و الأحواض المائية المنحدرة.

I. المحاور الاستراتيجية لسياسة التنمية الفلاحية و الريفية و الصيدية:

تتمحور سياسة التنمية الفلاحية و الريفية و الصيد البحري، حول خمسة محاور استراتيجية تتمثل في:

المحور 1:

المحافظة على جهود تدعيم و توسيع القاعدة الإنتاجية، بتوسيع المساحة الفلاحية النافعة و تقوية المكننة و ترقية الصيد التقليدي المسئول و تثمين المنتجات الفلاحية و الغابية و الصيدية.

المحور 2:

مواصلة تكثيف المنتجات الفلاحية و الصيدية التي تتم عن طريق متابعة عملية بناء الشعب الإستراتيجية و تكثيف سياسة الدعم و التمويل، و بتسيير العقلاني و توفير أحسن لعوامل و وسائل الإنتاج، مع إعادة تهيئة البنى التحتية الفلاحية و الريفية و الصيدية، و تطوير إنتاج أغذية الماشية و تطوير تربية المائيات البحرية و في المياه العذبة و تثمين الخضر و الفواكه و الزراعات الصناعية.

المحور 3:

تقوية الحماية و حفظ الموارد الطبيعية بفضل: التسيير المستدام للغابات و معالجة الأحواض المائية المنحدرة و تعزيز البرامج الموجهة للفضاءات السهبية و شبه الصحراوية، و إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال و تقوية وسائل التدخل للهياكل الإقليمية للإدارة. كما سيتم التركيز كذلك على التسيير العقلاني و المقتصد للمياه، و الصيد المسئول، للسماح بتجديد الثروة الحيوانية البحرية و تطوير وسائل الوقاية و مكافحة التلوث البحري.

المحور 4:

تقوية آليات الدعم و التأطير للإنتاج الوطني عن طريق: توسيع و تقوية نظام الوقاية و المراقبة الصحية و الصحة النباتية، ضد الآفات و الكوارث الطبيعية، و تعميم التأمينات في مجالات الفلاحة و الصيد البحري، وضع أجهزة دعم ملائمة للاستثمار و تحسين الانتاجية.

المحور5:

إن متابعة تقوية الكفاءات البشرية و الدعم التقني عبر عصرنة الإدارة الفلاحية و إدارة الغابات و التكوين و البحث و الإرشاد و نشر التقدم التقني، تعد شرطاً أساسياً للرفع من مستوى فلاحتنا.

.II الأهداف المرجوة و آليات التنفيذ

الركيزة 1 : الفلاحة و تربية الماشية

(1) الأهداف المتوقعة:

تتمثل مستويات الانتاج المتوقعة بالنسبة للمنتجات الأساسية في الآتي:

- 67.3 مليون قنطار من الحبوب،
- 157 مليون قنطار من الخضر الطازجة،
- 10.2 مليون قنطار من التمور،
- 6.4 مليون قنطار من اللحوم الحمراء،
- 5.8 قنطار من اللحوم البيضاء،
- 4.3 مليار لتر من الحليب الطازج،
- 200.000 طن من منتجات الصيد و تربية المائية

معدل النمو السنوي المتوقع للفترة 2015-2019 يقدر ب 5%

(2) آليات التنفيذ:

تتم عملية مواصلة مشاريع القطاع في إطار البرنامج الخماسي 2015 - 2019 عبر:

- تطوير الري الفلاحي بزيادة 1.000.000 هكتار من المساحة المسقية ،
- تقوية المكننة الفلاحية بزيادة عدد الحصادات ، الجرارات و العتاد المرافق لها.
- تكثيف عمليات التخصيب للاستجابة للحاجيات المقدر ب 500.000 طن سنوياً،
- زيادة انتاج بذور الزراعات الواسعة و البقوليات و المحاصيل الخضرية و البقول العلفية و شتائل الأشجار و الكروم،
- تطوير تربية المواشي خاصة بتنشيط برنامج التوليد و التكاثر، إعادة تهيئة مراكز التسمين و إنشاء مراكز جديدة. تحسين إنتاج الأعلاف

و نوعيتها، تهيئة ظل الماشية و الاسطبلات ، توفير وسائل تربية المواشي و التجهيزات الخاصة بحلب الأبقار و التبريد ،

- ضبط المنتجات الفلاحية بتوسيع قدرات التخزين (صوامع و مخازن تبريد) ، ضبط المنتجات الفلاحية ، تقوية برنامج نظام ضبط المنتجات الفلاحية الطازجة ذات الاستهلاك الواسع SYRPALAC- و تطوير البنى التحتية لتثمين المنتجات الفلاحية و الصيدية.

الركيزة 2: الصيد و تربية المائيات

1) الأهداف المتوقعة:

يتمثل الهدف الأساسي في رفع الانتاج الوطني في الصيد و تربية المائيات إلى الضعف ، أي ما يعادل 200.000 طن

2) آليات التنفيذ:

تتمثل آليات التنفيذ في:

- المرافقة لانجاز ما يعادل 5000 مشروع استثمار خاص في مختلف شعب الصيد و تربية المائيات بما في ذلك 650 مشروع خاصة بتربية الأحياء المائية البحرية و مصايد الأسماك الداخلية و أحواض الاستزراع السمكي القاري و بالصحراء،
- انجاز و تهيئة و توسيع و استلام 38 مشروع لتطوير الموانئ و ملاجئ الصيد (11 شاطئ للجنوح)
- إنجاز 45 بنية تحتية لإستلام و تسويق المنتجات الصيدية بالجملة،
- انجاز و تنفيذ 14 مخطط لتهيئة السمكات بولايات الساحل و 29 منطقة نشاط تربية المائيات على المستوى الوطني،
- تنفيذ المخطط الوطني لتهيئة و استغلال المرجان

الركيزة 3 : الغابات و الأحواض المائية المنحدرة

1) الأهداف المبرمجة:

يهتم البرنامج الخماسي 2015-2019 بحماية الموارد الطبيعية و إشراك السكان الريفيين في تنفيذ مشاريع التنمية.

2) آليات التنفيذ:

و تتمثل أساسا في:

- تهيئة 13 غابة بمساحة إجمالية مقدرة بـ 172.000 هكتار ، تابعة لعشر (10) ولايات و متابعة دراسات التهيئة لمساحة إجمالية مقدرة بـ 413.000 هكتار ستشمل 61 غابة على مستوى 23 ولاية،
- معالجة الأحواض المائية المنحدرة التابعة لـ 48 هيكل هيدروليكي في المناطق الجبلية بمساحة إجمالية تعادل 5,3 مليون هكتار، بما في ذلك 1,3 هكتار سيتم معالجتها،
- تعزيز البرامج المخصصة للفضاءات السهبية و شبه الصحراوية مع إيلاء العناية لمناطق السد الأخضر و الغابات السهبية بمباشرة عمليات تشجير على مساحة تقدر ب 55.000 هكتار،
- إطلاق برنامج واسع للتشجير المتعدد الاستعمال على مساحة 246.000 هكتار، و ترقية الأنواع الأصلية خاصة عن طريق غرس و إدراج الأصناف محل اهتمام السكان.

III. إجراءات المرافقة

تدعيم البيئة التحفيزية

سيتم تعزيز إجراءات المرافقة الموجودة بفضل:

إتمام عملية التأمين العقاري، تطهير الوضعية المتعلقة بالحصول على ملكية العقار الفلاحي، تكييف إجراءات دعم التمويل، تحسين و تطوير دوائر التموين بالمدخلات الزراعية، مواصلة عملية عصرنة التأمينات الفلاحية، مواصلة مشاريع الشراكة العامة- الخاصة في إطار المزارع النموذجية، اعتماد إجراءات قانونية للتأمين الاجتماعي تتلائم مع خصوصيات العالم الفلاحي، ترقية القروض المصغرة من طرف صندوق التعاون الفلاحي كوسيلة خاصة لتمويل نشاطات الفلاحين و مربي الماشية و الصيادين

دعم تنظيم المهن

بالنسبة للفلاحة، يتعلق الأمر، بتعزيز تنظيم المهن الفلاحية بتزويد مختلف الشعب بمجالس ما بين المهن عملياتية من شأنها العمل على إنشاء أقطاب فلاحية متكاملة حقيقية،

أما بالنسبة للصيد، العمل على تنظيم مهني الصيد و تربية المائيات و تحفيزهم على التحول التدريجي نحو إطار تعاوني.

حماية الصحة و الصحية النباتية

تتم متابعة هذا الهدف عبر:
تقوية و عصرنه المصالح البيطرية لضمان السلامة الصحية للمواشي و توفير مناخ صحي ملائم لتطوير تربية الماشية و استقرار المربين،
مطابقة الإدارة للمعايير الدولية،
اعتماد إجراءات الرقابة على سلامة المنتجات الصيدية و تربية المائيات،
كما سيتم متابعة هذا الهدف عن طريق تقوية و عصرنه مصالح الصحة النباتية و المراقبة التقنية لتأمين المنتجات الفلاحية و مطابقتها مع المعايير الدولية.

الكفاءات البشرية و الدعم التقني أكثر ملائمة

في مجال التكوين ، لا بد من تكييف التكوين الموجه للمستثمرين الفلاحيين لتقوية قدراتهم على تنفيذ بعض النشاطات المتعلقة بتطبيق تقنية أو ممارسة نشاط معين في مكان عملهم.
أما فيما يخص التنشيط و الإعلام و الاتصال ، تبقى الغاية المرجوة هي العمل على تحويل السلوكات، و تطوير القدرات و زيادة المعارف. يقوم المنهج المتبع على بيداغوجية الفريق، الجماعة أو الوسط و يهدف إلى تطوير الاتصال و هيكله الحياة الاجتماعية بطريقة غير موجهة.
أما بخصوص البحث التطبيقي و تثمين المكتسبات ، فالمسعى يهدف إلى وضع النتائج تحت تصرف الفلاحين و مربي الماشية و الصيادين. و عليه سيتم تكريس أكبر عدد من المواقع التجريبية لبلوغ هذا الهدف.

IV. النتائج فيما يخص إنشاء مناصب الشغل

فيما يخص خلق مناصب الشغل ، تتمثل الأهداف المرجوة في آفاق 2019 على إنشاء ما يقارب 1.500.000 منصب شغل دائم في الفلاحة و الصيد و الغابات.